كم «محبوب عبدالدايم» يريدون في جامعاتنا؟

تدفع جامعاتنا الثمن الأفدح لعنف أعمى أطلقته قيادة جماعة «الإخوان» بعد سقوط حكمها، فقد تحول عدد من هذه الجامعات إلى ساحات لممارسة العنف خلال العام الجامعي الماضي. والعنف خطر على الديمقراطية والحريات، كما على المجتمع. فهو يوفر مبررات وذرائع لتضييق المساحة التي يتنفس فيها الناس هواء الحرية. وهذا هو ما يحدث الآن في جامعات مصر التي يُفترض أن يهب منها هذا الهواء لينعش المجتمع كله ويساهم في تفتح زهور العقل والعلم والإبداع والابتكار في ربوعه.

فها هو العام الجامعي الجديد يبدأ بسلسلة من إجراءات التقييد القاسية التي تُبعد نسيم الحرية. وإذا فقدت الجامعة، أي جامعة في العالم، هذا النسيم صارت مهددة بأن تصبح صحراء قاحلة، وهي التي يُفترض أن تكون بستاناً يانعاً يتفتح فيه العقل ويزدهر التفكير ويزداد الإقبال على البحث، وينتعش من ثم الإبداع والاختراع والابتكار الذي يستحيل في غيابه أن يلحق بلد بالعصر في هذا العصر.

فقد نشطت ماكينة التقييد لإجراء تعديلات في اللائحة الطلابية التي ناضلت أجيال من الطلاب لتحريرها من القيود، لتصبح هذه اللائحة أسوأ من لائحة 1979 التي كنا نعتبرها الأسوأ لأنها فرضت على أنقاض اللائحة الأفضل التي انتزعها جيلنا في الجامعات بكفاحه السلمى الراقى عام 1976.

ورغم أن الذريعة المستخدمة لتبرير محاصرة الحرية في الجامعات تتعلق بخطر عنف طلاب «الإخوان»، فلا علاقة للقيود الجديدة بهؤلاء الطلاب

وعنفهم، لأنها تُكَبِّل الطالب صاحب الرأي الحر بل الطالب العادى جداً الذى يتطلع إلى ممارسة نشاطه دون أن يكون فوق رأسه رقيب.

ولا تقتصر القيود الجديدة على الطلاب. فهي تشمل أعضاء هيئات التدريس من خلال محاولة رفضها مجلس الدولة الشامخ لتعديل قانون تنظيم الجامعات وإعطاء رؤسائها سلطة مطلقة تتيح لهم فصل أى عضو هيئة تدريس بدون ضوابط، بالمخالفة لجملة مواد فى الدستور الذى لا نعرف أين ذهب، وبالتناقض مع القواعد المحددة فى قانون العمل أيضاً. ولا يقل خطراً عن المخالفة الدستورية والقانونية انتهاك التقاليد الجامعية التى لا تجيز فصل عضو هيئة تدريس إلا بعد تحقيق مستقل وفى أمر يتعلق بشرف العمل الجامعى على سبيل الحصر.

ومن شأن استمرار هذه الطريقة فى إدارة الجامعات مساعدة من يسعون إلى تخريبها عبر تسميم أجواء العمل فيها، على نحو ينذر بمزيد من التدهور فى مستوى التعليم بعد أن بلغ هذا التدهور مبلغاً كنا نتصور أنه ليس له ما بعده.

ولعل أخطر ما يهدد المستقبل الذى يمثله الطلاب، وليس فقط العملية التعليمية، هو ما صرح به مسؤولون فى بعض الجامعات وأجهزة الأمن بشأن الاستعانة بمن يُطلق عليهم «الطلبة والأساتذة الوطنيون» للإبلاغ عن مثيرى الشغب. ويحسب للسيد وزير التعليم العالى أنه حاول تخفيف أثر تصريحات مفاجئة نسبت الى أحد رؤساء الجامعات تفيد أنه جند بالفعل «جواسيس» بين الطلاب، ولكن الوزير لم يكن مقتنعاً حين قال ما معناه أن رئيس الجامعة هذا لم يقصد ما نسب إليه حرفياً! ولذلك، ولخطورة هذا التوجه، لا بد أن نسأل عما إذا كان طالبا أو عضو هيئة تدريس يمكن أن يجد نفسه مهدداً إذا رفض القيام بهذه المهمة المشينة، التى تعيد إلى

الأذهان شخصية محجوب عبدالدايم بطل رواية «القاهرة 30»، والتي يعرفها كثير من المصريين من خلال العمل الدرامي الذي استند عليها، إن لم يكن عن طريق قراءتها؟ فقد صارت هذه الشخصية «نموذجاً» للسقوط الأخلاقي وبيع الضمير. فكم «محجوب عبدالدايم» يريد من لا يجدون حرجاً في الحديث عن سعيهم إلى تحويل طلاب وأساتذة إلى «بصاصين»؟ وهل يدركون الكارثة العامة التي ستترتب على تشجيع طلاب وأساتذة للتخلي عن ضمائرهم، أو محاولة إرغامهم على ذلك؟ وهل هذا هو التحديث الذي نرجوه لجامعاتنا؟ وكيف يمكن أن نواصل التطلع إلى «مصر جديدة» تحدث عنها الرئيس عبدالفتاح السيسي مرات آخرها في كلمته في الأمم المتحدة، في الوقت الذي يُراد بطلاب وأساتذة في الجامعات أن تكون شخصية «محجوب عبدالدايم» هي قوتهم؟ وما هو نوع البناء الذي يستطيع هؤلاء أن يبنيه على وجه التحديد؟

وليست هذه إلا عينة من أسئلة كثيرة يثيرها المنهج «الأمنوي» السائد في التعامل مع جامعاتنا التي تحتاج إلى رافعة تنتشلها لتقوم بدورها المحتجز في بناء «مصر جديدة»، فإذا بمعاول هدم جديدة تهددها بمزيد من التدهور.

إن مواجهة العنف والمحافظة على سير العملية التعليمية هما مهمتان أكثر من ضرورتين. ولكنهما لا تتحققان بتفريغ الجامعات من هواء الحرية الذي لا تعيش بدونه، ولا بإرهاب طلابها وأساتذتها لمنعهم من التفكير الذي يعتبر الفريضة الأولى فيها، ولا بتجريم السياسة واعتبارها جزءاً من المشكلة وليس جزءاً من الحل باعتبارها أحد سبل تعلم الحوار الموضوعي بين اتجاهات متعددة.